الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
7879.75
بتغير قدره
+59.9
0.76%

شركة تابعة لـ «تنظيف» تزيد عقدها مع الثروة السمكية بقيمة 1,57 مليون دينار

أعلنت الشركة الوطنية للتنظيف أنه قد تم إصدار أمر تغييري بالزيادة للعقد لعقدها مع الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بقيمة قدرها 1,57 مليون دينار تقريبا، لإحدى الشركات التابعة لـ «تنظيف» بنسبة 100٪، وعليه، فإن الأثر المتوقع على الوضع المالي للشركة من هذا الأمر التغييري هو تحقيق أرباح تشغيلية بنسبة 2٪ تقريبا من قيمة المشروع إلا ان هذا الاثر الكمي عرضة للتغير خلال تنفيذ المشروع نظرا لظروف التنفيذ والتغيرات التي قد تطرأ على الأسعار.

الطواري لـ «الأنباء»: إصدار قانون للصكوك يحتاج إلى رؤية اقتصادية وإرادة سياسية

عصام الطواري

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة رساميل للهيكلة المالية عصام الطواري ان قانون الصكوك لا يعتبر من القوانين المعقدة، مستدركا أن التعقيد يكمن في عملية استيعاب الحاجة إليه. وأضاف في تصريح خاص لـ «الأنباء» تعليقا على تصريح لوزير التجارة والصناعة أنس الصالح: «ان هناك احتمالا لتشريع قانون للصكوك وغيرها من المعاملات المضمونة والمعقدة»، وان إصدار قانون للصكوك يحتاج الى رؤية اقتصادية وإرادة سياسية.

واشار الى ان مصر استطاعت خلال 4 أسابيع سن قانون للصكوك كما انه توجد سوابق لدى دول أخرى تطبق قانون الصكوك ويمكن للكويت ان تستفيد من تجربتها، مشيرا الى انه يعتبر سوقا راسخا في أسواق المسلمين وغير المسلمين، والسبب هو أن للصكوك أصولا تدعم إصدارها، في حين أن السندات التقليدية مجرد هيكلة تمويلية أو دين.

واعتبر ان إصدار قانون للصكوك في ظل تطور سوق الصناعة المالية الإسلامية يعتبر مطلبا مشروعا تشرعه الحاجة الى أدوات مالية لخدمة السوق الاقتصادي الإسلامي داخل الكويت.

● منى الدغيمي

أخرى. وأشار الطواري الى ان الكويت لديها سوق للعقار وللأسهم وتحتاج الى سوق للأدوات المالية، موضحا ان أسواق السندات والصكوك تعتبر من الأسواق المهمة وتحتاج الى قانون واضح المعالم يعكس احتياجات أسواق الصكوك.

وذكر ان نسبة نمو إصدارات الصكوك تعكس إقبالا قويا على شرائها، وتجتذب أنظار المستثمرين

إبراهيم القاضي: الخطوة تؤكد أن المؤسسة تسير بالاتجاه الصحيح

«فيتش» ترفع تصنيف الجدوى المالية «الخليج للاستثمار»

إبراهيم القاضي

أعلنت مؤسسة الخليج للاستثمار أن وكالة فيتش للتصنيف الائتماني رفعت مستوى تصنيف المؤسسة على الاستمرار والنمو من bb- إلى bb، وأكدت على تصنيفها طويل الأجل للمؤسسة IDR عند مستوى BBB، في حين أكدت على كل من تصنيفها قصير الأجل للمؤسسة والنظرة المستقبلية المستقرة.

وتعكس هذه الخطوة الإيجابية من قبل فيتش مؤشرات التحسن الفعلي في القوة المالية لمؤسسة الخليج للاستثمار بشكل عام حيث تجدر الإشارة إلى أن تصنيف الجدوى المالية (Viability Ratings) المستقل يمثل الجدارة الائتمانية للمؤسسة، كما يؤشر أيضا على الوضع التمويلي القوي لها، وتحسن نوعية الأصول، ومتانة وسلامة إطار الرقابة الداخلي، والآفاق المستقبلية المفضلة.

وعلق الرئيس التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار إبراهيم القاضي على هذه الخطوة من قبل وكالة فيتش بقوله: «لقد آتت الجهود الرامية إلى تحسين الوضع المالي والأداء ثمارها، وهذه الخطوة من قبل فيتش هي تأكيد على أن المؤسسة تسير بالاتجاه الصحيح الذي تحقق في تحسين المؤشرات المالية الرئيسية، على الرغم من البيئة التشغيلية الحافلة بالتحديات».

وسبق أن أعلنت مؤسسة الخليج للاستثمار عن تحقيق أرباح صافية بلغت 130 مليون دولار عن عام 2012، إلى جانب تحسين معدلات السيولة والرافعة المالية، وتخفيض معدلات المخاطر، حيث بلغ إجمالي حقوق المساهمين نحو 2,3 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2012، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى طبقا لمعيار بازل - 2 نحو 29,5٪ وهي أعلى من المعدلات الدولية والإقليمية، إلى جانب ذلك فقد حافظت المؤسسة على درجة عالية من السيولة فضلا عن تحقيق رافعة مالية آمنة بلغت 2,8 مرة.

تجدر الإشارة إلى ان مؤسسة الخليج للاستثمار التي أنشئت في عام 1983 هي مؤسسة مالية إقليمية مملوكة بالكامل وبالتساوي للدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات.

وتسعى مؤسسة الخليج للاستثمار إلى توفير مجموعة متكاملة من الخدمات المالية التي تعزز تطوير القطاع الخاص وتدعم النمو الاقتصادي في منطقة الخليج.

وبرزت مؤسسة الخليج للاستثمار كمؤسسة إقليمية رائدة في مجالات أنشطتها المختارة، كما أطلقت وطورت بنجاح مشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي تغطي سلسلة متنوعة من القطاعات بما فيها الخدمات المالية والبتروكيماويات والمعادن والطاقة والمرافق والاتصالات.

عموميتها وزعت 5٪ أسهم منحة للمساهمين

المري: «بتروجلف» رفعت رأسمالها إلى 34 مليون دينار للتوسع في أعمالها وتدرس التخارج من استثمار في إندونيسيا

محسن المري خلال عمومية «بتروجلف» (متين غوزال)

أعلن نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الخليجية للاستثمار البترولي (بتروجلف) محسن المري عن موافقة عمومية الشركة العادية وغير العادية التي عقدت امس بنسبة حضور بلغت 77,24٪ على زيادة رأسمال الشركة بنسبة 41,47٪ بقيمة 10 ملايين دينار من 22,9 مليون دينار الى 34,1 مليون دينار، مشيرا إلى ان الهدف الرئيسي لتلك الزيادة هو التوسع في أعمال الشركة معربا عن تفاؤله بالأداء المالي للشركة خلال الفترة المقبلة.

واضاف المري أن زيادة رأسمال الشركة نقدية موزعة على 100 مليون سهم قيمة كل سهم 100 فلس من دون علاوة اصدار تخصص لمساهمي الشركة المقيدين في سجلاتها في نهاية اليوم السابق لتاريخ بداية استدعاء زيادة راس المال كل بنسبة ما يملكه من راس المال وتدفع على دفعة واحدة على الا تقل مدة الاكتتاب عن المدة القانونية مع تفويض مجلس الادارة بعرض فائض الاسهم غير المكتتب فيها على المساهمين الحاليين وفيما بعد عرض غير المكتتب فيها المتبقية على مساهم او مساهمين استراتيجيين من غير المقيدين بسجلات الشركة وتفويض مجلس الادارة بتحديد جميع ضوابط وشروط وقواعد الاكتتاب بما فيها الفترة الزمنية اللازمة للاكتتاب والتصرف في كسور الاسهم وفي حال عدم اكتتاب المساهمين الحاليين في زيادة راس مال الشركة يعد تنازلا عن حقهم بالاولوية للمساهمين الجدد.

وفي كلمة رئيس مجلس ادارة الشركة غسان السلطان أكد خلالها انه تم تقليص الآثار السلبية الناجمة عن الظروف المحيطة بمنطقتنا العربية على الشركة.

واضاف انه لتلافي الخسائر المتكررة عبر السنوات الماضية الناجمة من استثمار الشركة بحصة قدرها 16,5٪ في حق التنقيب عن البترول في جزيرة سيرام باندونيسيا فقد تم تعيين مكتب محاسبة لمتابعة حسابات هذا الاستثمار وتم تدقيق تلك الحسابات من قبل مكتب ديلويت وتوش العالمي باندونيسيا وبناء عليه تم عملية اعادة تصنيف حسابات هذا الاستثمار بدفاتر الشركة من موجودات غير ملموسة الى استثمار في مشروع مشترك وبالتالي تغيرت طريقة المحاسبة على هذا الاصل الى طريقة حقوق الملكية وتم تعديل البيانات المالية باثر رجعي وفقا لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية وقد كان لذلك تأثير ايجابي تمثل في ارتفاع حقوق ملكية مساهمي الشركة عن عام 2011 من 23,05 مليون دينار الى 27,1 مليون دينار اي 17,9٪ وتعادل 4,1 ملايين دينار وكذلك نتج عنه تعديل ربحية سهم الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 من 6,44 فلوس الى 12,15 فلسا اي بزيادة قدرها 89٪ تقريبا موضحا أن البحث لايزال قائما عن امكانية التخارج من هذا الاستثمار وايجاد مشتر لتلك الحصة لما يمثله من عبء يتمثل في توفير المبالغ النقدية المطلوبة شهريا عن حصة الشركة في النفقات التشغيلية لهذا المشروع.

ونوه الى ان مجموعة شركات سوبيريور التابعة واجهت عقبات حقيقية وظروفا صعبة بسبب الاحوال السياسية بسورية خلال 2012 مما كان له اثر كبير في تقليص حجم اعمالها لتوقف نشاطها هناك وقد نتج عن تلك الظروف سوء حالة بعض الاصول وفقدان البعض الآخر مما كان له اثر سلبي على نتائجها المالية لعام 2012.

واستطرد قائلا: لكن بفضل سرعة اخذ القرار وحكمة الادارة نجحت الشركة في اخراج بعض المعدات الاساسية من سورية الى الامارات للحفاظ عليها وتشغيلها.

وذكر ان ادارة الشركة تقوم حاليا بالعمل على ايجاد البدائل المتاحة لتعويض هذا النقص في حجم اعمال الشركة بالدخول في اسواق جديدة في ظل السياسات المدروسة للشركة لتحقيق النمو الطبيعي بعيدا عن التقلبات السياسية ولتعويض الانخفاض الناجم عن التوقف عن العمل في سورية.

وزاد: واجهت شركة الهرم للحفر بعض الظروف الصعبة بسبب توقف بعض الحفارات عن العمل الا ان ادارة الشركة نجحت في تجديد عقود تلك الحفارات وتم ترسية مناقصة حفر بحري على الشركة من قبل شركة بترول خليج السويس لاستخدام الحفار بنفيس بسعر يومي 66,500 دولار بدلا من 50,000 دولار بزيادة 33٪ ولمدة سنتين وسنة اختيارية وذلك لسمعة الشركة وادائها المميز.

وقال انه بالرغم من انخفاض ايرادات النشاط بنسبة 26,3٪ الا ان تكاليف النشاط انخفضت بنسبة اكبر 33,4٪ نتيجة المتابعة المستمرة للعمل على تقليل النفقات والذي ظهر في مجمل الربح عن العام فقد انخفض فقط بنسبة 12,9٪ بخلاف ربحية الشركة في نتائج اعمال مشروع مشترك والبالغة 713,7 ألف دينار تمثل ما نسبته 16,7٪ اذا ما قورنت بمجمل الربح معربا عن امله تحقيق معدلات افضل خلال 2013 بناء على خطة عمل الشركات التابعة.

هذا واقرت عمومية الشركة العادية وغير العادية توزيع أسهم منحة بنسبة 5٪ من رأس المال المدفوع (5 أسهم لكل 100 سهم) وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية. وكانت هناك مخالفتان من قبل وزارة التجارة بشأن تأخير تقديم البيانات المالية وكان رد الشركة على ذلك ان التأخير بسبب تأخر رد هيئة سوق المال على زيادة رأس المال والمخالفة الثانية تحفظ مراقبي الحسابات وكان رد الشركة ان هذه المخالفة غير صحيحة لان تقرير مجلس الادارة غير متحفظ.

● عاطف رمضان

فقه البورصة

عبدالستار القطان

ضوابط المضاربة كي تكون في إطار الحلال

تتناول هذه الزاوية على مدار شهر رمضان الفضيل الإجابة عن بعض الاستفسارات التي تدور في أذهان المتداولين بالبورصة حول التعاملات من منظور شرعي.. ويجيب عن هذه التساؤلات المدير العام لشركة شورى للاستشارات الشرعية عبدالستار القطان.

المتاجرة في الأسهم التي يطلق عليها الناس مصطلح «المضاربة»، هي عمل يقوم على شراء السهم وتملكه بقصد إعادة بيعه بثمن أعلى خلال فترة وجيزة، والاستفادة من فرق السعر بين الشراء والبيع، مع تكرار هذه المعاملة بشكل سريع ومستمر، ومما سهل هذا الأسلوب في الاكتساب وجود الأسواق المنظمة لتداول الأسهم وهي البورصات.

وهذا العمل وإن كان حكمه عند عامة الفقهاء الجواز والمشروعية، إلا أنه ليس وسيلة مثالية للاكتساب وطلب الرزق، بالنظر إلى كونه يعتمد على الكسب السريع دون بذل الجهد، مع احتمالية التعرض للخسائر والمخاطر ولو من غير سبب واضح، فهو طريق مخطور، خاصة لمن يمارسه دون أن يكون لديه المكنة والتأهيل الكافي لمعرفة حقيقة الأسهم وتحليلها فيكون عمله فيها ضرب من المغامرة والمخاطرة غير المحسوبة التي لا تؤمن نتائجها.

أما إذا توافرت المعرفة والخبرة للشخص المضارب بالأسهم فعليه أن يراعي في متاجرته بالأسهم الضوابط الشرعية التالية:

1 ـ عدم التعامل والمضاربة بأسهم محرمة كأسهم البنوك التقليدية وشركات التأمين التقليدية أو اسهم شركات الخمور ونحوها من الأنشطة غير الجائزة في الشريعة.

2 ـ مراعاة الضوابط الشرعية للمتاجرة بأسهم الشركات المختلطة التي يكون عملها ونشاطها مشروعا ولكنها تقترض بالربا أو تقرض بربا أحيانا.

3 ـ الامتناع عن الأساليب غير المشروعة في المضاربات كبيع الأسهم قبل تملكها أو المتاجرة بالهامش، أو تسجيل طلبات شراء وهمية أو شراء كميات كبيرة من أجل رفع الأسعار أو تسجيل طلبات شراء كميات كبيرة من أجل خفض سعر اسهم معينة بقصد تجميعها، وغيرها من الأساليب التي تعتمد على الاحتيال من أجل التكسب والتلاعب بأسعار الأسهم.

4 ـ عدم إشاعة الأخبار الكاذبة أو غير الدقيقة عن سهم ما بقصد رفع سعره أو خفضه، وعدم نشر وتداول هذه الأخبار.

5 ـ عدم التعامل بالأسهم الممتازة أو اسهم التمتع أو عقود الخيارات أوالمستقبلية على الأسهم لكونها محرمة.

6 ـ عدم مخالفة القوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات المنظمة لعمليات التداول في البورصة، فغالب هذه القوانين مما يحقق مقاصد شرعية.

في مقابلة مع «رويترز» نشرتها أهم المواقع والصحف العالمية

«التمويل الخليجي» يكشف عن الإستراتيجية الجديدة لاستثماراته

قال الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الخليجي بالإنابة هشام الريس إن اعتماد ميزانية عمومية أكثر مرونة واتباع نموذج عمل مطور يمكن أن يحيي آمال البنك من جديد ليستعيد مكانته كرمز لنمو قطاع التمويل الإسلامي في مملكة البحرين، مشيراً إلى أن الإستراتيجية الجديدة للبنك تتطلب المزيد من الانخراط في استثماراته واستكمال المشاريع القائمة دون الحاجة إلى الاستعانة بأطراف أخرى لأعمال التطوير مثلما كان يتم في السابق.

وأضاف الريس في المقابلة التي أجرتها معه وكالة رويترز ونشرتها العديد من الصحف العالمية والمواقع الإخبارية أن بيت التمويل الخليجي الذي تأسس في عام 1999، والذي يزاول أنشطته وفق مبادئ الشريعة الإسلامية قد اتبع لسنوات عديدة إستراتيجية مصممة ومعدة خصيصا لتحقيق طموحات البنك التي أثمرت عن أرباح كبيرة حققها البنك من بيع حصصه في المشاريع العقارية في أكبر الأسواق العالمية، بأرباح بلغت في مجملها 343,7 مليون دولار عام 2007 و291,9 مليون دولار عام 2008، لافتا إلى أن الأزمة المالية العالمية أعاقت جهود البنك في بيع أصوله مما تسبب في تكبد البنك خسارة صافية بلغت 728,4 مليون دولار عام 2009. ولكن الأرباح عادت للظهور مرة أخرى في العام الماضي لتصل إلى 10,05 ملايين دولار، فيما بلغت أرباح البنك للربع الأول من العام الحالي ما قيمته 1,5 مليون دولار.

وأرجع الريس تلك الأرباح الكبيرة التي تحققت في السابق إلى طبيعة الأسواق في ذلك الوقت والتي وصفها «بالأسواق الساخنة التي يمكن أن تبيع فيها كل شيء بسهولة»، مشيرا إلى أن إدارة البنك تبحث في الوقت الحالي عن الأساسيات مع اعتبار المخاطر المدروسة جيدا، لافتا إلى تغيير نموذج العمل باستبدال المطورين الفرعيين باتباع التطوير الرأسي لمشروعات البنك.

وأضاف الريس أن البنك استطاع تخفيض ديونه إلى 223 مليون دولار يتم استحقاقها حتى عام 2018 بفترات سماح تبلغ كل منها سنتين، وذلك بعد أن أدت أزمة الائتمان العالمية إلى وصول ديون البنك إلى أكثر من ملياري دولار.

وقال الريس إنه يأمل أن الاستحواذ على نادي ليدز الإنجليزي الرياضي لكرة القدم في ديسمبر الماضي من خلال الشركة التابعة لبيت التمويل الخليجي GFH كابيتال سيثبت صحة الطريقة الجديدة التي اتبعها البنك في عمله، لافتا الى أن «هذه العملية أثبتت إلى حد كبير تعافي بيت التمويل الخليجي» حيث ان بيان التدفق النقدي يظهر أن البنك دفع حوالي 33 مليون دولار للنادي مع مطلوبات إضافية تصل إلى 42,7 مليون دولار بينما يقدر البيان المالي قيمة النادي بـ 88 مليون دولار.

وبيّن الريس أن البنك يسعى إلى تحويل نادي ليدز إلى استثمار مستدام من خلال لاعبيه الجدد وإدارته الجديدة بما فيها مدرب نادي ريدنغ برايان ماك ديرموت وذلك بمحاكاة النجاحات التي حققها نادي ريدنغ، مشيرا إلى أن البنك صنف استثمار نادي ليدز تحت عنوان «محتفظ به للبيع» نافيا أن ذلك يعني التخارج من النادي في الوقت القريب بل بهدف جذب المستثمرين بشكل مباشر أو تحت اسم البنك إلى النادي مع الاحتفاظ بنسبة «صغيرة ولكنها مؤثرة».

وبيّن الريس ان البنك يخطط لاستخراج القيمة من بعض استثماراته القديمة مثل الاندماج المقترح بين بنك الخير البحريني والمصرف الخليجي التجاري التابع لبيت التمويل الخليجي والذي يملك فيه حصة 47٪ برأسمال قدره 100 مليون دولار أميركي، مشيرا إلى أن البنك بانتظار تقييم برايس ووترهاوس كوبرز للاستشارات وأن الأمور ستتطور خلال الأشهر الستة المقبلة وسيكون تقييم العملية واضحا أمام البنك خلال شهرين.

وتوقع الريس تخفيض مساهمة بيت التمويل الخليجي في المصرف الخليجي التجاري، حيث سيستفيد الكيان الجديد من المدى الجغرافي المتنوع المتاح له بتقليل المخاطر من خلال الاندماج، لافتا إلى أن ذلك «سيمكننا من التركيز على أسواق مثل ماليزيا والهند وتركيا بدلا من التركيز على البحرين فقط».

وكشف الريس أن بيت التمويل الخليجي يسعى إلى إدراج مؤسسة ألمنيوم واسمنت البحرين «سيمينا» التي أسسها البنك عام 2008 برأسمال 600 مليون دولار العام المقبل بعد الحصول على الموافقات الرسمية. كما أعلن الريس انسحاب بيت التمويل الخليجي من مشاريع أخرى مثل شراء البنك التركي أدابانك بسبب صعوبة الاستمرار في العملية.

هشام الريس